

أثر منتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي بدولة السودان للفترة (2002 – 2020)  
"صيغ التمويل الإسلامي أنموذجاً"

**Impact of Islamic financial products on Sudan's economic growth for the period (2002-2022) "Islamic finance formats model"**

غراب حنان<sup>1\*</sup>، بوسنة محمد رضا<sup>2</sup>، بوعمرة حسن<sup>3</sup>

<sup>1</sup>جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، مخبر الابتكار والهندسة المالية، ghorad.hanane@univ-oeb.dz

<sup>2</sup>جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، boucenna.med.ridha@univ-oeb.dz

<sup>3</sup>جامعة احمد دراية أدرار (الجزائر)، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، hacene.bouamar@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31؛

تاريخ القبول: 2022/12/27؛

تاريخ الاستلام: 2022/03/11؛

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر منتجات المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في السودان من 2002 إلى 2020، وانتهجت الدراسة أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المؤخرة ARDL، والتي تمكن من قياس علاقة منتجات المالية الإسلامية التي مثلت بصيغ التمويل الإسلامي وشملت أربع صيغ (المراجحة، المشاركة، السلم والمضاربة)، على النمو الاقتصادي السوداني والذي تم تمثله بالناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة طويلة المدى بين صيغة المشاركة والمراجحة والنمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة طويلة المدى بين صيغتي السلم والمضاربة بالنمو الاقتصادي، أما في المدى القصير وجدت علاقة سالبة بين المشاركة والنمو الاقتصادي، ومنه نتائج الدراسة تتوافق مع نظرية العرض القائد.

**الكلمات المفتاحية:** منتجات المالية الإسلامية؛ النمو الاقتصادي؛ ARDL.

**تصنيف JEL:** G19؛ B23؛ O40

**Abstract:**

*The aim of this study is to determine the impact of Islamic financial products and economic growth in the Sudan from 2002 to 2020. The study approached the self-declining method of ARDL backward time gaps, which enables the measurement of the relationship of Islamic financial products that represented Islamic financing formats and included four formats (Murabaha, Musharaka, Salam and Mudaraba), on Sudan's economic growth represented by long and short-term GDP.*

*The study found a long-term positive correlation between participation, murabaha and Musharaka and economic growth, and the absence of a long-term relationship between Salam and Mudaraba economic growth. In the short term, it found a negative correlation between Musharaka and economic growth, the results of which are consistent with the theory of leadership presentation.*

**Keywords:** Islamic finance products; economic growth; ARDL

**Jel Classification Codes :** G19؛ B23؛ O40

يلحظ العالم تغيرات كبيرة من الناحية الاقتصادية والمالية بعد الأزمة المالية لسنة 2008، التي برهنت على اهتلاك النظام الرأسمالي وفشله في تسيير الأزمات، كونه نظاما مبنيا على فلسفة "المال يأتي بالمال" (عمارة, درويش, 2020، صفحة 290) أي يعتمد على استثمارات وهمية غير حقيقية وممارسات غير أخلاقية، وعقب تلك الأزمة نشر مقال في Le Journal des finance يوم 25 سبتمبر 2008، لرئيس مجلة Roland تحت عنوان (هل حان الوقت لاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت) (بن عبيد، حوحو، و عيساوي، 2019، صفحة 12)، مما طرح النظام التمويل الإسلامي كبديل نتيجة لتسارع الكبير الذي شهده في الآونة الأخيرة وعدم تأثره بالأزمة الرهن العقاري. حيث بلغت نسبة الأصول المالية الإسلامية حسب آخر تقرير للمجلس الخدمات المالية الإسلامية 2.88 تريليون دولار (IFSB, 2020)، ومن أجل مجاراة الواقع الاقتصادي يعمل الاقتصاد الإسلامي على تطوير وابتكار الأدوات المالية ومساعدة الأنظمة في إدارة مخاطرها وحل مشاكلها وتحوط منها وهذا النشاط يعرف بالهندسة المالية. حيث تساعد هذه الأخيرة في خلق صيغ تمويلية مختلفة وموافقة للشريعة الإسلامية التي تعمل على إعطاء حلول وبدائل للأفراد أصحاب العجز وذوي الكفاءات وأصحاب الأفكار والمشاريع في تطبيق أفكارهم، والعمل عليهما مقابل تحسين الواقع الاقتصادي وتنويعه مما يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والقضاء على التفاوت بين الدخل وتوزيع الثروات.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير منتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في السودان (2002-2020)؟

ومنه يمكن طرح الفرضيات التالية

- ✓ يستجيب تأثير صيغة المراجعة على النمو الاقتصادي في مدى الطويل، لأن صيغة المراجعة تساهم في تحسين مستوى الدخل لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي ارتفاع معدل النمو؛
- ✓ تؤثر صيغة المشاركة والمضاربة على النمو الاقتصادي، لأن هذين الصيغتين تعدان من الصيغ الاستثمارية التي تدعم الاستثمارات الحقيقية منتجة وتعمل على خلق قيمة مضافة في المجتمع ما يتولد عنه انتعاش اقتصادي؛
- ✓ تؤثر صيغة السلم على النمو الاقتصادي، لأنها تعمل على جذب الأموال المكتنزة وتحويلها إلى قيمة مضافة في مجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل العلاقة بين منتجات المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في السودان من سنة 2002 إلى غاية 2020، بالاستعانة ببيانات ربع سنوية، من خلال دراسة منتجات المالية الإسلامية والتي شملت كل من المراجعة والمشاركة والمضاربة والسلم، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الذي يمثل المتغير التابع.

وتتجلى أهمية الدراسة في معرفة تأثير منتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي من خلال مساهمة في تحسين الوضع المعيشي للأفراد وزيادة الدخل. تتضمن الدراسة خمسة محاور: في المحور الأول تم تقديم الأدبيات النظرية والميدانية لموضوع الدراسة؛ وفي المحور الثاني منها تم عرض منهجية الدراسة، وتم تقدير نتائج الدراسة في المحور الثالث، كما تم مناقشتها تلك النتائج في المحور الرابع، والمحور الخامس من الدراسة كان عبارة عن خاتمة، تم فيه عرض نتائج وتوصيات الدراسة.

## المحور الأول: الأدبيات النظرية و الميدانية

يحتوي هذا المحور على الأدبيات النظرية التي يتم من خلالها التطرق إلى ماهية المنتجات المالية الإسلامية وأنواع صيغ التمويل البنكي والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربط بينها، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية التي تناولت هذا الموضوع.

### المحور الأول: الأدبيات النظرية

تبرز أهمية منتجات المالية الإسلامية في توفير وطرح أدوات ومنتجات مالية جديدة في السوق المالي العالمي، تتوافق مع الشرع الحنيف، وذات كفاءة اقتصادية، من أجل إيجاد حلول للمشاكل المالية والتمويلية التي يمكن أن يقع فيها النظام المالي والاقتصادي على المستوى الجزئي أو الكلي، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

تعرف منتجات المالية الإسلامية على أنها مجموعة من الصيغ والعقود والآليات المالية يتم انتقاءها اختياريًا من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف (ماحي، 2020-2021، صفحة 56)، منه فالمنتجات المالية الإسلامية تتوافق مع المنتجات المالية التقليدية مضاف إليها توفيقها مع الشرع الحنيف وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها أكثر أخلاقية وإنسانية من الناحية التطبيقية على نظيرتها التقليدية التي تتسم بالممارسات غير الأخلاقية والعمليات المبنية على استثمارات وهمية.

تتخذ منتجات المالية الإسلامية أشكالًا متعددة، إذ تعتبر كل أداة منها بديلاً مناسباً عن الأدوات المالية التقليدية، ونذكر منها: صيغ التمويل الإسلامي بديلاً للتمويل الربوي، المشتقات المالية الإسلامية بديلاً عن المشتقات المالية التقليدية، التورق الإسلامي بديلاً للتوريق، الصكوك الإسلامية كبديل عن السندات الربوية.

وفي دراستنا سوف نعتمد على صيغ التمويل الإسلامي البنكي أنموذجاً، حيث يعتمد التمويل الإسلامي على عقود تمويلية مختلفة مبنية على مبدأ الغنم بالغرم، أي أن هذه الصيغ تتشارك مع طالبها في الربح والخسارة وذلك حسب نسبة المساهمة ونوع العقد المراد، ونذكر منها: المراجعة هي أكثر طرق البيع شيوعاً، ولم تكن المراجعة في نظر الاقتصاد الإسلامي شكلاً من أشكال التمويل بل نوعاً من أنواع عقود البيع والشراء، حيث تعد بديل عن الديون التي تقابلها في البنوك التقليدية. واتفاقية البيع بعرض السلعة المبيعة مقابل التكلفة مضاف إليها الربح، كما يشترط في هذه العملية عن إفصاح البائع عن هامش الربح الذي قام بزيادته عن تكلفة الشراء. وبالتالي فإن المراجعة ليست قرصاً يُمنح بفائدة وهو ما تحرمه الشريعة الإسلامية بشدة بدلاً من ذلك إنه نوع من التمويل لشراء سلعة (Noman Arshed.Sadai Yasmin and Muhammad Gulzar, 2020, p. 68)؛ المشاركة هو اتفاق يعقد بين طرفين أو أكثر يتم من خلاله بمساهمة كل طرف بحصة معينة سواء مالا أو عملاً من المشروع مع اقتسام الربح والخسارة وذلك حسب نسبة مساهمة أو الاتفاق الأولي (بوداب سهام، 2019، صفحة 37)، وتعد المشاركة أحد أهم البدائل لصيغة المراجعة؛ المضاربة قيام صاحب الفائض بإعطاء المال لصاحب العجز أو المضارب من أجل أن يتاجر به، بحيث يكون الربح مشترك حسب الاتفاق بعد القيام بالتصفية التامة، أما الخسارة تكون على رأس المال فقط (احمد ضو البيت احمد، احمد سليمان احمد، 2019، صفحة 8) أي تحمله صاحب المال بدون المضارب، إلا في حالة ثبوت التقصير من جانب المضارب؛ السلم هو قبض المحتاج للسيولة النقد مقدماً مقابل سلعة في الذمة مؤجل (عبد الكريم قندوز، 2007، صفحة 24)، ما معناه أنه عقد يبرم بين طرفين يتم من خلاله تبادل عضوين أحدهما حاضر وهو الثمن والأخر مؤجل وهي السلعة.

كما عرف النمو الاقتصادي هو تطوير الأنشطة في الاقتصاد الذي يؤدي إلى زيادة السلع والخدمات المنتجة في المجتمع وزيادة ازدهار المجتمع على المدى الطويل (Siti Afidatul Khotijah, Chaidir Iswanaji, 2020, p. 249).

ولقد شهدت الخارطة المالية العالمية تزايداً ملحوظاً في عدد المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية، مما سمح بتوسع الدائرة التمويلية وفتح العديد من الاقتراحات - التمويلية في السوق التي تساهم في التنمية الاقتصادية، بحيث أن كل صيغة تمويلية إسلامية لها دور في التنمية الاقتصادية: فالمرابحة مثلاً تعمل على انتعاش الجانب التجاري، من خلال تمكين التجار من امتلاك السلع التي يحتاجونها مع سداد أثمانها في وقت لاحق (قادري، جعيد، و كاكبي، 2014، صفحة 61)، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الأسعار وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛ أما المشاركة فهي تعمل على تشجيع على الاستثمار والتشارك، فهي بذلك تقوم على محاربة الاكتناز وتخفز على تدوير الكتلة النقدية بالإضافة إلى إنقاذ العديد من المشاريع من الإغلاق والإعلان الإفلاس، ومنه حماية الاقتصاد من آثار السلبية الناتجة عن عدم تفعيل الأموال في الاقتصاد. أما أثر التنموي للمضاربة على التنمية الاقتصادية فيتجلى في دعم المشاريع الاستثمارية الإبداعية الخلاقة التي تعود على المجتمع بالقيمة المضافة، فالمضاربة تقلل من الأزمات الاقتصادية، ارتفاع التضخم والركود. كون هذه الأخيرة تعمل على تفعيل العناصر الإنتاجية وممتثلة في العمل ورأس المال والعنصر البشري (درويش، 2020، الصفحات 297-298)، ما ينتج عنه التقليل من البطالة وفتح مشاريع استثمارية تساهم في التنوع الاقتصادي ومنه زيادة الإنتاج، ويتبع ذلك زيادة الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل. ونستنتج أن صيغ التمويل الإسلامي تجتمع كلها على تشجيع الاستثمار الأموال في مشاريع حلال، والتي تحافظ على القيم الإسلامية وتوزيع العادل للثروات مما تقلل من الطبقة، وتوفير مناصب الشغل والمساهمة في الحد من الاحتكار، من خلال التنوع والتنافس وإعطاء الفرصة للمنشآت التي على حافة الانهيار بالرجوع إلى السوق خاصة تلك التي يدعمها السياسة الاقتصادية للبلد، وأصحاب الأفكار الإبداعية، كما أنها تجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة الأزمات بسبب تنوع وسائل التمويل والأدوات المالية التي تدعم الاستثمارات الحقيقية التي تحد من التضخم والزيادات المالية الوهمية.

## ثانياً: الدراسات الميدانية

يوجد الكثير من الدراسات التي حاولت التعمق تجريبياً من خلال الاعتماد على مؤشرات محددة لشرح العلاقة السببية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي. معتمدة على إحصائيات تختلف باختلاف الدولة محل الدراسة والمدة الزمنية التي يعتمد عليها الباحث لإجراء دراسته، وتوصلت هذه الدراسات إلى أنه يوجد ثلاثة احتمالات التي تربط التمويل الإسلامي بالنمو الاقتصادي وهي: (بوسنة و بن زواي، 2019، صفحة 127) علاقة سببية أي علاقة تبادلية بين التمويل والنمو الاقتصادي، فرضية الطلب التابع معناه أن النمو هو من يؤثر على التمويل، العرض القائد وهي عكس فرضية الطلب التابع. بمعناه أن التمويل هو من يؤثر على النمو الاقتصادي. ومن بين هذه الدراسات نذكر منها:

نظرية العرض القائد نذكر منها دراسة مريم حاج عبد القادر (مريم حاج عبد القادر، وفاء القرصو، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير بالاعتماد على بيانات رباعية لسنة 2014 إلى 2018، باستخدام نموذج ARDL، حيث توصلت النتائج إلى أن التمويل المصرفي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ولكن بشكل ضئيل جداً. ودراسة (Khotijah & Iswanaji, 2020) الغرض من هذه الورقة البحثية هو معرفة أثر المرابحة على القطاع الزراعي باندونيسيا، واستخدمت طريقة الانحدار الخطي البسيط مستعملة بذلك بيانات ربع سنوية امتدت من 2010-2018 حيث بلغت العينة 36، وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي من المرابحة إلى النمو الاقتصادي. كما استخدم الباحثان Ahmed Jawad and Klein Christian (Ahmed Jawad, 2019) نموذج VECM على بيانات 24 دولة لمدة 11 عاماً باستخدام بيانات سنوية



من (2004-2014)، وأشارت النتائج إلى أن الصيرفة الإسلامية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي كما أن هناك علاقة طويلة المدى بينهما. وفي دراسة أخرى ل(احمد ضو و احمد سليمان، 2019) هدفت الدراسة لقياس اثر صيغتي المراجعة والمشاركة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بدولة السودان، معتمد على بيانات سنوية من 1990-2018 واستخدمت في تحليلها على المربعات الصغرى العادية، حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين المراجعة والنمو الاقتصادي أما من المشاركة إلى النمو الاقتصادي فالعكس أي وجود علاقة طردية.

وفي ما يخص الدراسات التي توصلت نتائجها إلى فرضية الطلب التابع نذكر منها والورقة (Halas Furqani, 2009) على التفاعلات الدينامكية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج VECM باستخدام بيانات ممتدة من 1997 إلى غاية 2005، حيث بين النتائج وجود علاقة الطلب بين البنك الإسلامي والاستثمار الثابت.

قيما يتعلق بفرضية العلاقة السببية ثنائية الاتجاه أيدتها دراسة Choramreza Tajgradoon (Choramreza Tajgradoon, 2013) حيث بحث هذه الورقة على العلاقة السببية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، والبيانات المستخدمة شملت مجموعة من دول آسيا من 1980-2009، حيث توصلت إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي وكذلك بين النمو الاقتصادي والتصدير.

وما يميز هذه الورقة البحثية عن نظيرتها من حيث العنوان الذي تناول منتجات المالية الإسلامية بدل التمويل الإسلامي أو الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى نموذج الدراسة ARDL، واختلاف المدة الزمنية والمكانية حيث جرت هذه الدراسة على دولة السودان من سنة 2002 إلى غاية 2020 التي لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة، أما متغيرات الدراسة من ناحية المتغير المستقل فهي تختلف كلياً واعتمد متغيرات مختلفة وهي مراجعة ومضاربة ومشاركة والسلم التي تعد جزء من منتجات المالية الإسلامية، في مقابل الاحتفاظ بالمتغير التابع وهو الناتج الإجمالي المحلي الذي يمثل النمو الاقتصادي.

### المحور الثاني: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج التجريبي هذه الدراسة والذي يخدم الأهداف المسطرة سلفاً، والتي تتمحور حول قياس منتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002 إلى 2020)، وقد تم التركيز على أحد طرق النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) والتي تعتمد تأخير على ديناميكية العلاقة بين المتغيرات لقياس أثر صيغ التمويل الإسلامية على النمو الاقتصادي في السودان بالأجلين القصير والطويل؛ بالإضافة إلى أنها تتيح إمكانية اختبار توازنية العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، وبالتالي تعتبر أكثر كفاءة من النماذج الساكنة التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يفرضه الزمن في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية.

### أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة

استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثل منتجات المالية الإسلامية (صيغ التمويل الإسلامي) وهي المراجعة والمشاركة والمضاربة بالإضافة إلى السلم التي تم احتساب كمية التمويل من خلال التمويل الممنوح من الطرف المصارف العمومية والخاصة بالإضافة إلى الهيئات الولائية والمحلية (تقرير بنك السودان المركزي، 2020)، أما المتغير التابع والتي تمثل في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) والذي تم حسابه عن طرق القيمة المضافة في تقرير البنك المركزي السوداني أي يحتسب جميع قيم

السلع والخدمات المعروضة في السوق بالأسعار الجارية مطروح منها قيم السلع والخدمات الوسيطة التي مشاركة في العملية الإنتاجية. وتم الرمز لكل متغيرات كالتالي:

- gdp: الناتج المحلي الإجمالي
- Mudaraba: مضاربة
- Murabaha: مراوحة
- Musharaka: مشاركة
- Salam: سلم

تجدر الإشارة إلى أن البيانات الأولية المتحصل عليها من البنك المركزي السوداني تم تحويلها من السنوية إلى الفصلية بالاعتماد على طريقة الربيعيات التي يوفره برنامج (EViews 12)، وذلك لعدم كفاية عدد المشاهدات السنوية (19 مشاهدة) لتطبيق نماذج الانحدار الذاتي عموماً، حيث تفترض نماذج ARDL عدد مشاهدات لا يقل عن (30 مشاهدة)، كما أن عملية التحويل تحافظ بشكل تام على خصائص البيانات الأولية وهو ما يؤكد التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الأولية والمحولة (ملحق رقم 1).

#### ثانياً: توصيف نموذج الدراسة

تم توصيف النموذج المعتمد في الدراسة بالاعتماد على الدراسات التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي، ويتعلق الأمر بدراسة، وبالتالي فمعدلات النمو مفسرة من خلال المتغيرات التالية:

في نفس السياق فقد تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة وذلك بهدف ضمان خطية العلاقة في النموذج المقدر؛ وتصغير البيانات وبالتالي الحصول على مقدرات أكثر كفاءة بالإضافة إلى تسهيل قياس مرونة استجابة معدلات النمو التغيرات حجم التمويل بالصيغ الإسلامية.

#### ثالثاً: اختبار الاستقرار

##### 1- الاختبارات التشخيصية للنموذج

إن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطة يتطلب توفر بعض الافتراضات في بيانات الدراسة، ويتعلق الأمر بتحديد درجة استقرارية متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار توازن العلاقة في الأجل الطويل هذا من جهة (اختبار الحدود)؛ ومن جهة أخرى يجب التحقق من كفاءة ودقة التقدير من خلال التأكد من خلو النموذج المقدر من مختلف مشاكل القياس واستقراره الهيكلي.

##### 2- نتائج دراسة الاستقرار

يمكن اعتبار السلاسل الزمنية مستقرة إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ومن أبرز الاختبارات الواسعة الاستخدام لاكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، أو غيابهما في الأدبيات التطبيقية (PHILIPS & PERRON) والذي يركز على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{array} \right.$$

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار (PP) في نماذجه الثلاث عند المستوى والفرق الأول:

جدول رقم (01): اختبار Pp الإستقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول<sup>1</sup>

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		LNGDP	LN MUDARABA	LN MURABAHA	LN MUSHARAKA	LNSALAM
With Constan t	t-Stat	-1.7045	-1.5554	-1.4309	-1.5088	-1.4886
	Prob.	0.4247	0.5	0.5625	0.5236	0.5338
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constan t & Trend	t-Stat	-1.6361	-1.3972	-1.2564	-1.0972	-1.1463
	Prob.	0.7688	0.8537	0.8905	0.9221	0.9133
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constan t & Trend	t-Stat	-0.2235	-0.0923	0.0562	-0.3979	-0.2258
	Prob.	0.6023	0.6485	0.6975	0.5371	0.6015
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LNGDP)	d(LN MUDARABA)	d(LN MURABAHA)	d(LN MUSHARAKA)	d(LNSALAM)
With Constan t	t-Stat	-6.9916	-6.743	-6.2636	-6.5931	-7.1634
	Prob.	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***
With Constan t & Trend	t-Stat	-6.9759	-6.7629	-6.3289	-6.6524	-7.3093
	Prob.	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***
Without Constan t & Trend	t-Stat	-7.0414	-6.7898	-6.3015	-6.6369	-7.2154
	Prob.	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن قبول فرضية العدم الاختبار (Pp) بالنسبة لكل المتغيرات المدرجة في الدراسة والتي تنص على أن هذه الأخيرة غير مستقرة عند المستوى، وتحتوي على جذر أحادي في النماذج الثلاث للاختبار، وذلك على اعتبار أن كل القيام الإحصائية لاختبار (Pp) أقل تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية أقل من (0.05)،

<sup>1</sup>10% معنوي عند مستوى المعنوية 5% (\*\*); معنوي عند مستوى المعنوية 1% (\*\*\*)؛ معنوي عند مستوى المعنوية (no). غير معنوي

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية المقابلة لها والتي ظهرت كلها أكبر من القيمة الحرجة (0.05)؛ وتأسيساً على ما سبق فإن كل المتغيرات المدرجة في هذه الدراسة غير مستقرة عند المستوى وتظهر عدم استقرارية من النوع (DS)

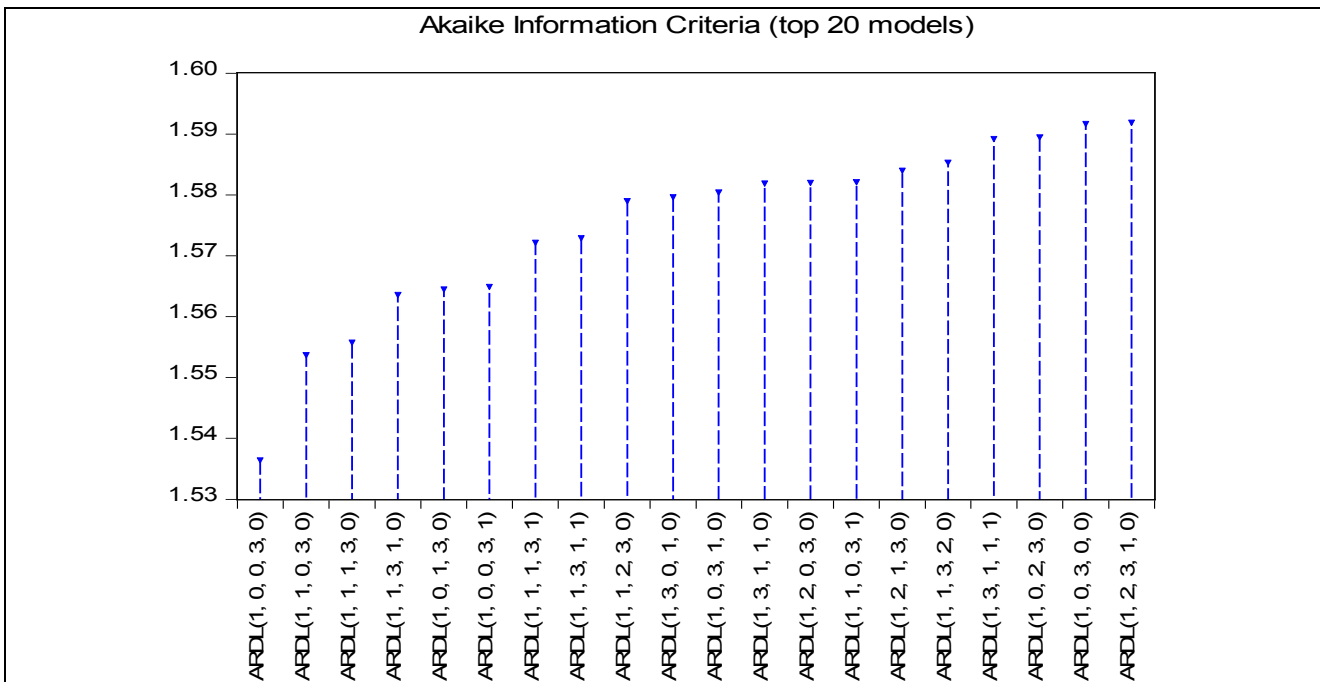
والحصول على سلاسل زمنية مستقرة وحب إجراء الفروقات الأولى عليها وإعادة الاختبار مرة ثانية وهو ما يوضحه الجزء السفلي من الجدول أعلاه؛ بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى يظهر حلياً استقرار كل متغيرات الدراسة بناءً على اختبار (Pp) وفي نماذجها هي الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) حيث أن القيم الاحتمالية المقابلة الإحصائية ستودنت بالنسبة لكل المتغيرات وفي كل نماذج اختبار (PP) أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05).

من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى ( $I_1$ ) الأمر الذي يتيح حسب (GRANGER) إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبعبارة أخرى احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين صيغ التمويل الإسلامية والنتائج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، وهو مؤشر على إمكانية تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطّقة، حيث أن أهم فرضياته هي أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوى والفرق الأول أو مزيج بينهما، كما يشترط أن يكون المتغير التابع متكاملًا عند الدرجة الأولى.

### 3- اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الحدود

سيتم فيما يلي اختبار توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين منتجات المالية الإسلامية والنتائج المحلي في الأجل الطويل، بالاعتماد على اختبار الحدود وتطابق الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ، وقبل ذلك سيتم تحديد درجة التأخير المثلى في كل متغير من متغيرات النموذج. أي نحدد درجة تأخير المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بطريقة أوتوماتيكية والتي توفرها الإصدارات الحديثة من البرامج القياسية بالاعتماد على تصغير قيم معايير المفاضلة (معيار AIC) ونتائج اختبار المفاضلة موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): نتائج اختبار درجة التأخير المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أن أقل قيمة لمعيار (AIC) تتوافق وتأخير المتغير التابع بفترة زمنية واحدة في حين المتغيرات المستقلة توافقت والتأخيرات التالية: (1, 0, 0, 3, 0)؛ وهي التأخيرات المعتمدة في تقدير نموذج الدراسة ومعادلة التكامل المشترك.

والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك الحصة بمنتجات المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي لدولة السودان.

الجدول رقم (02): اختبار التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNGDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 3, 0)				
Included observations: 70				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.041575	0.867326	-0.047935	0.9619
LNGDP(-1)*	-0.450823	0.06211	-7.258464	0
LN MUDARABA**	-0.266348	0.382283	-0.69673	0.4886
LN MURABAHA**	0.587681	0.326174	1.801742	0.0765
LN MUSHARAKA(-1)	0.265957	0.152743	1.741204	0.0867
LNSALAM**	-0.007281	0.14197	-0.051282	0.9593
D(LN MUSHARAKA)	-0.371983	0.250901	-1.482589	0.1433
D(LN MUSHARAKA(-1))	-0.609802	0.173163	-3.521556	0.0008
D(LN MUSHARAKA(-2))	-0.683044	0.175977	-3.881428	0.0003
معاملات الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN MUDARABA	-0.590804	0.847696	-0.696952	0.4885
LN MURABAHA	1.303574	0.732531	1.779549	0.0801
LN MUSHARAKA	0.589938	0.319058	1.849001	0.0693
LNSALAM	-0.01615	0.314883	-0.051287	0.9593
معادلة الأجل الطويل				
EC = LNGDP - (-0.59+D84:H9908*LN MUDARABA + 1.3036*LN MURABAHA + 0.5899 *LN MUSHARAKA -0.0161*LNSALAM )				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 12 EViews

- **معامل تصحيح الخطأ:** بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (0,45) أي أنه يحقق الشرط الكافي (سالبية معامل تصحيح الخطأ) والتي تمثل قوة الجذب نمو التوازن من الأجل القصير نحو الأجل الطويل من صيغ التمويل الإسلامي باتجاه معدلات النمو الاقتصادي، كما أنه يحقق الشرط الكافي باعتباره دال من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت الخاصة بمعلمة تصحيح الخطأ أقل من القيمة الحرجة (0,05)، وواحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن في الأجل الطويل هي  $2,22 = \frac{1}{0,45}$  وبالتقريب سبعة أشهر.

- اختبار الحدود (Bond Test): ب

- جدول رقم (03): اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Finite Sample: n=70				
F-statistic	13.03881	10%	2.552	3.648
K	4	5%	3.022	4.256
Actual Sample Size	70	1%	4.098	5.57
t-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.258464	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.50%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

بناء على النتائج الموضحة بالجدول أعلاه فقد بلغت قيمة إحصائية (13,03) وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا للجدول المعد من طرف (Pessiran And Shin) على التوالي (5.57،4.098) عند مستوى الدلالة 1%، وبالتالي يمكن الجزم بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل في النموذج الخاص بهذه الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود (Bond test).

4- مشاكل القياس:

قبل البدء في عملية التحليل الاقتصادي للنموذج وجب أولاً التأكد من خلوه من مختلف مشاكل القياس الكلاسيكية، والتي قد تتسبب في الحصول على مقدرات زائفة ومتحيزة وبالتالي الوصول إلى نتائج مضللة، بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر باستخدام اختبار (CUSUM ; CUSUM of Squar)، ونتائج هذه الاختبارات ملخصة في الجداول والأشكال التالية:

جدول رقم(04): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية

نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	6,77	0.07
عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: Glejser	6.11	0.90
اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	2.45	0.09

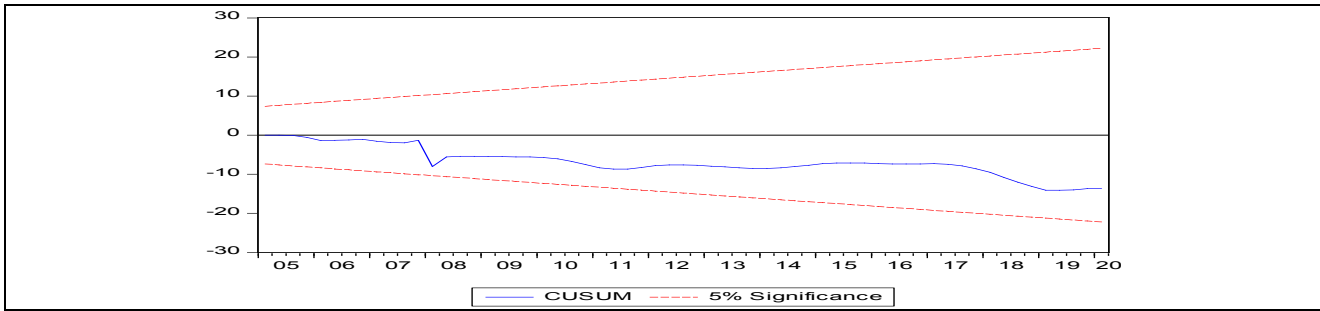
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

ترتكز الاختبارات أعلاه على نفس فرضيات تقريبا ففرضية العدم تنص على عدم وجود المشكلة (مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء؛ عدم ثبات تباينات الأخطاء؛ بواقى تقدير تتبع التوزيع الطبيعي)، وبناء على النتائج الموضحة في الجدول السابق فإن القيم الاحتمالية لاختبارات عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: Glejser) واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة لكل الاختبارات أي يمكن القول بأن النموذج المقدر محل الدراسة لا يعاني من مشاكل القياس سالفة الذكر.

ونفس الملاحظة بالنسبة لاختبار Ramsey فقد تم التوصل إلى نفس النتائج حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.09) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج المقدر محدد جيدا في شكله الدالي.

وفيما يلي اختبار الثبات الهيكلية لنموذج الدراسة:

### الشكل رقم(02): نتائج اختبار مربع المجموع التراكمي والمجموع التراكمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 12

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات نموذج الدراسة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة لهذا النموذج خلال فترة الدراسة.

### رابعا: التحليل الاقتصادي للنموذج

بالرجوع إلى الجدول رقم (02) والذي يظهر معادلة التكامل المشترك والتي توضح معاملات الأجلين القصير والطويل يمكن

تسجيل النتائج التالية:

#### 1- في الأجل الطويل:

بالنظر إلى إشارة المعلمات المرتبطة بمتغير (LNMURABAHA) في الأجل الطويل، يظهر أن الزيادة في حجم التمويل بصيغة المراجعة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدلات النمو في السودان بنسبة تتجاوز 1.3% وبالتالي فإن المراجعة تؤثر إيجابا على نمو الاقتصاد السوداني وبمرونة عالية، ويرجع ذلك إلى كون صيغة المراجعة تمثل 70% من التمويل البنكي حيث تعمل هذا الأخيرة على توفير السلع والخدمات التي يعجز عنها المواطنون على توفيرها مما يؤدي إلى انتعاش الحركة التجارية وتحسين مستوى المعيشي للإفراد. بالنسبة لمتغير إجمالي التمويل بصيغة المشاركة فقد كان له أثر إيجابي ودال أيضا من الناحية الإحصائية على معدلات النمو الاقتصادي وبمرونة بلغت في الأجل الطويل 0,59% وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى كونها ثاني أكثر صيغة طلبا بعد صيغة المراجعة، كما أن

هذه الصيغة تعد من الصيغ الاستثمارية التي تساهم في إيجاد طرق لتحقيق الثروات الحقيقية أي تعمل إضافة قيمة حقيقية في الاقتصاد الوطني.

تشير التقديرات في الجدول رقم (02) بالنسبة لتغيرات التمويل بصيغتي السلم والمضاربة فلم يكن لهما أي أثر من الناحية الإحصائية على نمو الاقتصاد السوداني، على اعتبار عدم معنوية إحصائيات ستودنت المرتبطة بالمعلومات سالفة الذكر، ويرجع ذلك إلى أن هذين الصيغتين لم تحظيا بنفس الاهتمام من طرف البنوك الإسلامية في العملية التمويلية، لأن صيغة المضاربة تتميز بنسبة عالية من المخاطر مما يجعل البنوك تتفاد التعامل لأن أغلبية الأموال التي يتعامل بها البنك عبارة عن ودائع وليست أمواله الخاصة، أما السلم كما تم تعرفه سابق هو دفع المال سلفاً مقابل الحصول على سلعة في زمن لاحق وكما هو معروف أن أغلبية الشعب السوداني يعاني من الفقر وتدهور المستوى المعيشي ما يجعله غير قادر على التعامل بهذه الصيغة وهذا ما يفسر قلة الطلب عليها.

## 2- في الأجل القصير:

يتأثر معدل النمو بالسودان في الأجل القصير فقط بالتغيرات في حجم المشاركة وذلك بشكل سلبي من خلال التأثير المفروض في التأخيرين الثاني والثالث، حيث أن الزيادة في حجم المشاركة تؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي في السودان. عمرونة تصل إلى 0,68% ولكن بشكل غير أي، بل تحتاج هذه الأخيرة إلى مدة زمنية لانتقالها بشكل واضح إلى الاقتصاد الحقيقي، لأن صيغة المشاركة كما ذكرنا سابقا هي من الصيغ التي تعمل على تمويل الاستثمارات كما هو معلوم فإن المشاريع الاستثمارية في الفترة الأولى من بدايتها تكون في مرحلة التكاليف لذا تظهر تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي في مدى القصير، أما صيغة المراجعة في السودان فهي توجه إلى جانب الاستهلاكي فقط، وباقي الصيغتين فالتموليل بما يكاد ينعدم لذا لا نرى أي تأثير لهما.

## الخلاصة:

أجريت الدراسة من أجل معرفة العلاقة بين منتجات المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2020 باستخدام بيانات ربع سنوية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة موجبة طويلة المدى بين منتجات الصناعة المالية (المشاركة والمراجعة) والنمو الاقتصادي، لأن هذين الصيغتين تعد أكثر الصيغ التمويلية طلبا وتعاملا من طرف البنوك الإسلامية في دولة السودان، كونهما تعدان أقل مخاطر مقارنة بالصيغ الأخرى والأكثر ربحية، ويتم توجيه صيغة المراجعة في السودان إلى الاستهلاك مما يؤدي إلى الإنعاش الجانبي التجاري للبلاد وينتج عنه إرتفاع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للأفراد وتحسين مستوى الدخل، أما المشاركة فعلاقتها في المدى القصير على النمو الاقتصادي تظهر بالسالب لأن هذه الأخيرة تستغل في تمويل المشاريع الاستثمارية وفي بداية نشاطها تكون في مرحلة التكاليف ولا يظهر تأثيرها الايجابي إلا بعد فترة وهذا ما تم تبيانه في نتائج الدراسة، حيث تدعم المشاريع الخالقة للثروة التي تصب في الاقتصاد الحقيقي التي تساهم في إعطاء الفرصة لذوي الخبرات والاحتياجات المالية في تحسين دخلهم بالمقابل الاستثمار وتشجيع أصحاب الفوائض الذين يقومون بادخار أموالهم في البنوك بالمساهمة في المجتمع والتنمية الاقتصادية، وفي ما يخص صيغة المضاربة والسلم التي تمثلان أقل نسبة تمويل في البنوك الإسلامية السودانية حيث بلغت نسبة التمويلية لي هذين الصيغتين حسب آخر تقرير للبنك المركزي السوداني على التوالي 5% و2.6% (تقرير بنك السواد المركزي، 2020)، وهذا ما يعكس عدم وجود علاقة بين الصيغتين والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. ويعود سبب عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والمضاربة لأن تمويل لهما يكاد ينعدم ويجعل ذلك إلى تميز صيغة المضاربة بنسبة عالية جدا من المخاطر، أما السلم فهي صيغة يلجا إليها الطبقة الغنية التي تشكل نسبة ضئيلة في المجتمع وتعمل على مبدأ دفع النقود مقدما مع انتظار مدة معينة من الزمن للحصول على السلعة.



وفي ما يخص التوصيات التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة هي ضرورة الاعتماد على جميع منتجات المالية الإسلامية خاصة في صيغ التمويل الإسلامي، والعمل على التنوع فيها وتقريب نسبة التمويلية بينها، مما تعطي مجموعة من حلول التمويلية التي تساهم أكثر في التنمية الاقتصادية وتجعل الاقتصاد أكثر تنوعاً أو أكثر مرونة اتجاه الصدمات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية، كما تعمل على تعديل تركيبة البنية الاقتصاد القومي وإعطاء الفرص للأفراد من أجل تحسين مستوياتهم المعيشية وزيادة مداخيلهم ومنه التقليل من التفاوتات الاجتماعية؛ على السلطة أن تضح ضوابط خاصة بالاستثمار وربطها بصيغ التمويل التي تساهم في إيجاد الثروات الحقيقية والفعلية التي تعود بالنفع على الدولة والمجتمع؛ جعل صيغة المراجعة نمول الأصول الإنتاجية كالألات ومصانع ومزارع بدل السلع الاستهلاكية من أجل تحقيق النفع والنمو والتنمية الاقتصادية؛ الاعتماد على الصيغ التشاركية بصفة أكثر كونها تعمل على ربط العمل والعنصر البشري والرأس المال معاً.

وعليه يتم اقتراح دراسة مستقبلية تتعلق بصيغة المضاربة أو الصيغ التمويل الإسلامي الغير الربحية (الوقف، الزكاة، القرض الحسن) في مساهمتهم في تعزيز المقاولاتية خاصة المقاولاتية التابعة للمشاريع الجامعية للطلاب باعتبار تميز هذه الفئة بأفكار إبداعية وابتكارية، مفتقرين للمصادر المالية والتمويلية فصيغة المضاربة في التمويل الإسلامي هنا يدخل صاحب الفكرة أو الطالب على وجه الخصوص بالجهد المتمثل في العمل والفكرة.

الملاحق:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
<u>At Level</u>		LNGDP	LN MUDA...	LN MURA...	LN MUSH...	LNSALAM
With Con...	t-Statistic	-1.7045	-1.5554	-1.4309	-1.5088	-1.4886
	Prob.	<b>0.4247</b>	<b>0.5000</b>	<b>0.5625</b>	<b>0.5236</b>	<b>0.5338</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.6361	-1.3972	-1.2564	-1.0972	-1.1463
	Prob.	<b>0.7688</b>	<b>0.8537</b>	<b>0.8905</b>	<b>0.9221</b>	<b>0.9133</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-0.2235	-0.0923	0.0562	-0.3979	-0.2258
	Prob.	<b>0.6023</b>	<b>0.6485</b>	<b>0.6975</b>	<b>0.5371</b>	<b>0.6015</b>
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(LNGDP)	d(LN MUD...	d(LN MUR...	d(LN MUS...	d(LNSALAM)
With Con...	t-Statistic	-6.9916	-6.7430	-6.2636	-6.5931	-7.1634
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-6.9759	-6.7629	-6.3289	-6.6524	-7.3093
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-7.0414	-6.7898	-6.3015	-6.6369	-7.2154
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***	***

Dependent Variable: LNGDP  
 Method: ARDL  
 Date: 02/28/22 Time: 13:34  
 Sample (adjusted): 2002Q4 2020Q1  
 Included observations: 70 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): LNMUDARABA LNMURABAHA  
 LNMUSHARAKA LNSALAM  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 256  
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 3, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.549177	0.062110	8.842024	0.0000
LNMUDARABA	-0.266348	0.382283	-0.696730	0.4886
LNMURABAHA	0.587681	0.326174	1.801742	0.0765
LNMUSHARAKA	-0.371983	0.250901	-1.482589	0.1433
LNMUSHARAKA(-1)	0.028138	0.217762	0.129215	0.8976
LNMUSHARAKA(-2)	-0.073241	0.217335	-0.336997	0.7373
LNMUSHARAKA(-3)	0.683044	0.175977	3.881428	0.0003
LNSALAM	-0.007281	0.141970	-0.051282	0.9593
C	-0.041575	0.867326	-0.047935	0.9619
R-squared	0.945965	Mean dependent var	14.15836	
Adjusted R-squared	0.938879	S.D. dependent var	1.987677	
S.E. of regression	0.491407	Akaike info criterion	1.536435	
Sum squared resid	14.73035	Schwarz criterion	1.825527	
Log likelihood	-44.77522	Hannan-Quinn criter.	1.651266	
F-statistic	133.4881	Durbin-Watson stat	2.529445	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	2.073128	Prob. F(3,58)	0.1137
Obs*R-squared	6.779212	Prob. Chi-Square(3)	0.0793

#### Heteroskedasticity Test: Glejser

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.315957	Prob. F(12,13)	0.3145
Obs*R-squared	14.26042	Prob. Chi-Square(12)	0.2844
Scaled explained SS	6.119484	Prob. Chi-Square(12)	0.9099

#### Ramsey RESET Test

Equation: FINQL

Specification: LNGDP LNGDP(-1) LNMUDARABA LNMURABAHA  
 LNMUSHARAKA LNMUSHARAKA(-1) LNMUSHARAKA(-2)  
 LNMUSHARAKA(-3) LNSALAM C

Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	2.456357	(2, 59)	0.0945

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.132263	2	0.566132
Restricted SSR	14.73035	61	0.241481
Unrestricted SSR	13.59809	59	0.230476

## الإحالات والمراجع

1. سهام تيغيرة ومبارك لسوس(30/06/2021)، الهندسة المالية الإسلامية وإستراتيجية تطور المنتجات المالية الإسلامية، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 15(العدد01)، 67-86.
2. عمارة درويش(2020)، الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي(المضاربة، المشاركة، المراجعة)، مجلة الدراسات الإسلامية، مجلد 15(العدد02)، 189-300.
3. تقرير بنك السودان المركزي(2020).
4. بن عبيد فريد وحوحو فطومو سهام عيساوي (2019)، مداخلة واقع التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية، مسيلة، 1-20.
5. بوداب سهام (2019)، أطروحة دكتوراه حول دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج مشاكل التمويل في البنوك الإسلامية -دراسة عينة من البنوك الإسلامية، أم البواقي، 37.
6. احمد ضو البيت احمد واحمد سليمان احمد (2019)، اثر تطبيق صيغتي المشاركة والمراجعة على النشاط الاقتصادي في السودان خلال فترة (1990-2018م)، مجلة جامعة بخت الرضا العملية المحكمة(العدد 30)، 1-13.
7. محمد رضا بوسنة و محمد الشريف بن زواي (2019)، مداخلة تحليل مساهمة التمويل البنكي الإسلامي في النمو الاقتصادي (فرضية العرض يقود) دراسة بيانات بانل مجموعة من الدول ذات التمويل الإسلامي ، 125-137.
8. مريم حاج عبد القادر ووفاء القوصو (2019)، اثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية للتجربة الاندونيسية ،مجلة العربية لأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مجلد 12(العدد 04)، 1009-1022.
9. عبد الكريم قندوز (2007)، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20(العدد02)، 3-46.

## References in english

10. Ahmed Jawad, Klein Christian (15/03/2019), Islamic Banking and Economic Growth:Applying the conventional Hypotheses , Journal of Islamic Monetary Economic and Finance, vol 5(no 01),37,62.
11. Afia Mushtaiq,Noman Arshed (01/2016), Islamic Banking and EconomicGrowth:Case of Pakistan, Journal of Islamic Banking and Finance Review, vol 3( no 1), 14,28.
12. Cholamreza Tajgardoan, Mehdi Behname and Noormahamadi (04/2013), Islamic Banking and Economic Growth: Evidence from Asia, Journal of Moden Accounting and Auditing ,vol 9 (no 4),542,546.
13. Halas Furqani, Ratna Mulyany(2009), Islamic Banking and Economic Growth:Empirical Evedence from Malayia, Journal of Economic Cooperation and Development, vol 30(No2),59,74.
14. IFSB(2020),Islamic financial Services Indusy Stability Report, Islamic Financial Services Board.
15. .Mosal I.Tabash, Ray S.Dhankar(03/2014), Islamic Banking and Economic Growth :an Ampirail Evidence from Qatar, Journal of Appleid Economic and Busines, vol 2,51,67.
16. Mustaple Jobarten,Eten Hakan Ergen(02/2017), Islamic Finance Develcepment and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Turkish Journal of Islamic Economies, vol 04( no 1),31-47.
17. Noman Arshed , Sadai Yasmin and Muhamadi Gulzar(2020) ,Islamic Financing Partfalicor and Comparative Growth Pntial, Journal Islamic Banking and Finance Review, vol 07,60,91.
18. Site Afidatulklotijah, Chaider Iswanaji(2020), Analysis The Effect of Murabaha Finance in Sharia on the Economic Growth of AgriculturalSector,Journal Amwaluna,vol04(no02),246,259.